كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير السياسات الأمريكية على نظام الحكم في أفغانستان (2001-2009م)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعداد الطالب

خالدين ضيائي تاج الدين أفغاني

إشراف

أ . د. نورهان الشيخ
أستاذ بقسم العلوم السياسية
مدير مركز الدراسات الأمريكية
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

القاهرة 2011م

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا(البقرة286)

في سابع من أكتوبر من نفس العام الذي حدث فيه الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي والبنتاجون الأمريكي، قامت الولايات المتحدة بهجومها العسكري على أفغانستان فيما أسمته "عمليه دعم الحرية" (Operation Enduring Freedom) بهدف محاصرة طالبان والقضاء على تنظيم القاعدة. وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية تحت مسمى نشر القيم الليبرالية والديمراطية والإستقرار، وعلى هذا الأساس، تم بدء الحرب على أفغانستان والتي تمثل للولايات المتحدة معقل حركات الجهادية الارهابية ومركز تنظيم القاعدة بالتحديد.

وقد بررت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على أفغانستان بكونها حرباً تهدف إلى دفع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في الدولة طالما عانت من القمع وانتهاك حقوق الإنسان في ظل إمارة الطالبان وتحكم القاعدة فيها، وفى منطقة يقطنها ما يقرب ربع سكان العالم مما يجعلها قدوة لدول أخرى كثيرة قد تنتقل إليها الديمقراطية بفعل الإنتشار وتسقط فيها النظم الشمولية أو السلطوية. كما أصبح من الضروري خاصتة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أن يتم التعامل بجدية مع هذه الأنظمة الإرهابية والحيلولة دون إفراز أنظمة إرهابية أخرى، وبالتالي كان من الضروري بالنسبة للولايات المتحدة أن تدفع دول منطقة الشرق الأوسط نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان سواء الحق فى الانتخاب، الحق فى تقرير المصير وصياغة دستور البلاد، الحق فى التعبير، ... إلخ.

وفي أكتوبر 2001م، بدأت الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان في إطار مُكافحة الإرهاب الجديد، ووضع الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) استراتيجية جديدة ضد الإرهاب تحت مسمي الحرب الوقائية على الدول الداعمة للإرهاب، كان من أبرز تحولات الاستراتيجية الأمريكية أن ربطت بين أمن أفغانستان وتحولها إلى بلد صديق للغرب، وبين الأمن القومي الأمريكي نفسه، فما يحدث في أفغانستان يؤثر على أمن المواطن الأمريكي والدولة الأمريكية معًا،"بمعنى أفغانستان مكون رئيسي للأمن القومي الأمريكيء.

بعد أن انتهت الحملة الأمريكية على أفغانستان من عملياتها العسكرية، التي استهدفت إسقاط نظام حركة طالبان وتصفية تنظيم القاعدة– أصبح ما يعرف " بعمليات الاستقرار" هي المهمة الأساسية لهذه الحملة على الأرض الأفغانية. وتهدف هذه العمليات إلى إعادة بناء البنية التحتية للدولة وتنظيم المجتمع المدني؛ بما يكفل استقرار نظام الحياة السياسية في تلك الدولة، التي أسهمت الصراعات والحروب التي شهدتها في دفعها إلى حالة " اللادولة"Stateless، أو " الدولة

الفاشلة" Failed States، وهي الحالة التي جعلت منها ملاذًا آمنًا للجماعات والحركات المتطرفة في كراهيتها ورفضها وقتالها للآخر، أو ما يعرف بالإرهاب الجديد، الذي بات يمثل شكلاً رئيسًا من أشكال الصراع المسلح على الساحة الإقليمة والدولية.

على الرغم من نجاح الحملة العسكرية الأمريكية خلال بضعة أسابيع في الإطاحة بحكومة طالبان ، وطرد فلول تنظيم القاعدة إلى المناطق الحدودية بين أفغانستان وباكستان، وتنصيب حكومة موالية لها في كابول– فإن استمرار النزاعات المسلحة والاغتيالات السياسية وانتشار الفساد والمخدرات وغيرها من مظاهر الفوضى والاضطرابات موجودة حتى الآن.

تحلل هذه الدراسة تأثير السياسات والقرارات الأمريكية التي لعبت دورًا واضحًا في المجتمع الأفغاني بعد الحرب على أفغانستان؛ فقد أدى قرار التدخل الأمريكي في أفغانستان إلى تغير الخريطة السياسية والنظام السياسي، بدءًا من تغيير القيادة السياسية وسقوط إمارة طالبان ومرورًا بإعادة بناء مؤسسات الدولة، وإعادة إعمار البلاد ، ثم إقرار الدستور الجديد، وانتهاءً ببناء الجيش الوطني وقوات الشرطة ، و فضلاًعن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. ورغم كل هذا؛ فإن الولايات المتحدة فشلت من الناحية الأمنية في تحقيق الاستقرار داخل المجتمع الأفغاني على مدار تسع سنوات أو يزيد ، بدليل زيادة عمليات الإرهاب ضد القوات الدولية ، وعودة حركة طالبان بقوة بعد إعادة تنظيم حركتها وتجنيد أعضاء جدد داخل التنظيم. وعدم قدرة الحكومة الأفغانية على بسط سيطرتها على كل محافظات الوطن.

فلذا صاغ أوباما استراتيجية أمريكية جديدة تقوم على تقديم الدعم للدولة الأفغانية وتقوية مؤسساتها، ولاسيما المؤسسات السيادية، حتى تتحول إلى مؤسسات للوطنية في بلد انهارت فيه أسس الوطنية والمواطنة، ناهيك عن تحمل تلك المؤسسات مسؤلية الأمن والاستقرار بشكل كامل، ومواجهة طالبان والقاعدة بعد الانسحاب الأمريكي الكامل منتصف عام 2014.

إن ما تسعى إليه الإدارة الأمريكية الجديدة من خلق تحالف دولي يضم الحلف الأطلسي (الناتو) وإيران وعددًا من الدول الأسيوية والعربية، لاسيما الصين وروسيا، والهند وباكستان، وتركيا والمملكة العربية السعودية، لمحاربة الإرهاب في أفغانستان ودعم الحكومة الأفغانية، يكتسب قدرًا كبيرًا من الأهمية في ظل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة.

تؤكد الدراسة أن ثمة عوامل أخرى لا يمكن تجاهلها تكمن وراء عدم استقرار الحياة السياسية في هذا البلد، وهذه العوامل تعوق انتظام المنطقة وتجانس المجتمع الأفغاني في نسق وظيفي واحد، بمعنى تسود في المجتمع الأفغانى أزمة الهوية والأمة في بناء الدولة من ناحية والانتماء إلى الوطن من ناحية أخرى، فإن مستقبل الحياة السياسية في أفغانستان وترسيخ دعائم

استقرارها مرهون بقيام النظام السياسي القادر على التكيف مع ظروف البيئة العامة التي يعمل فيها، والاستجابة لمطالبها وتهديداتها بالقدر الذي يكفل له البقاء والاستمرار عبر الزمن.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة فهم وتحليل تأثير السياسات والقرارات الأمريكية على عملية التوافق السياسي والاستقرار في أفغانستان، وفي هذا السياق تسعى هذه الدراسة إلى:

- تحليل إشكال العلاقة بين المصالح الأمريكية والأفغانية في ظل التحولات الاستراتيجية السياسية والعسكرية الأمريكية، وفيها استراتيجية الخروج وبناء القواعد العسكرية، وعودة حركة طالبان من خلال الحوار و الحرب التي تهدد الاستقرار في أفغانستان بشكل واضح.
- تحليل إشكإلية العلاقة بين طالبان والقاعدة ، وتداعيات موجودة أمام الدولة الأفغانية التي ينظر إلى العلاقة بين طالبان والقاعدة والدولة الباكستانية بشكل سطحي، يقوم بدعوة من حركة طالبان بصورة مستمرة طوال تسع سنوات على مشاركة في عملية السياسة والمصالحة، واستبعاد آخرين نتيجة تأثير سياسات الإدارة الأمريكية على قرارت الحكومة الأفغانية، فضلاً عن وجود تحديات أخرى أمام المجتمع الأفغاني كالفساد والمخدرات والفقر والتطرف التي تهدد الاستقرار والأمن ، و بالتالي تهدد مستقبل النظام السياسي الأفغاني.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الأهمية الاستراتيجية لأفغانستان والتدخل الأمريكي فيها، وذلك من خلال دراسة مقومات الدولة الأفغانية، فضلاً عن دراسة تطور الدولة الأفغانية ونظامها السياسي ودراسة مشاكلها الأمنية والسياسية والاقتصادية. كما تهدف الدراسة إلى بحث عن تطور العلاقات الأفغانية مع دول محيطيها الإقليمي والدولي، وكذلك دراسة أهمية أفغانستان في ظل مُكافحة الإرهاب والصراعات الدولية والإقليمية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تدرس دولة تقع في منطقة ساخنة ذات أهمية كبيرة إقليميًا ودوليًا،

تبرز أيضًا أهمية هذه الدراسة بعد مرور تقريبًا عشر سنوات على التدخل الأمريكي لأفغانستان، ومرور مدة كافية تسمح بتطبيق تأثير السياسات الأمريكية والدولية على نظام السياسي الأفغاني، على نحو يسمح بتحليل الواقع الأفغاني بعد اتخاذ مجموعة السياسات من جانب الإدارتين الأمريكتين السابقة والحاضرة، ولا شك في أن تحليل الواقع الأفغاني بدقة سيمنح

الدراسة قدرًا من الأهمية العملية تضاف لأهميتها النظرية، خاصة مع بروز ملامح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه باكستان وأفغانستان ، وتفسير هذا السياسات قد تساعد في فهم الواقع الأفغاني من ناحية، وتوقع مستقبل النظام السياسي الأفغاني من ناحية أخرى.

الأسئلة البحثية:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على سؤال بحثي رئيس ، هو:

ما النتائج السياسية والأمنية والاجتماعية التي أفرزتها السياسات الأمريكية على نظام الحكم في أفغانستان؟ وما مستقبل النظام السياسي الأفغاني في ظل اختلافات الفصائل السياسية الأفغانية المتعارضة وصعود طالبان واستراتيجية خروج القوى الأمريكية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما العوامل التي دفعت القوى الأمريكية إلى التدخل في أفغانستان؟ وما مظاهر هذا التدخل وتداعياتها على المجتمع الأفغاني ؟
2. ما أهم أسباب فشل الجهود الدولية والأمريكية لنشر الاستقرار والأمن في أفغانستان والقضاء على القاعدة وحركة طالبان تمامًا ؟
3. ما طبيعة التغيرات التي شهدها المجتمع الأفغاني في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية بعد مرور تقريبًا عشر سنوات من سقوط حركة طالبان ؟
4. ما حجم التأثير الخارجي على العملية السياسية (المشاركة والمصالحة)، وبناء هيكل النظام السياسي في أفغانستان؟ وما حجم التعاون والنجاح الإقليمى والدولي لمُكافحة الإرهاب والفساد والمخدرات في أفغانستان ؟

الإطار النظري والتعريف بمفاهيم الدراسة:

إطار نظري مفاهيمي: حيث يتم فيه تعريف مفاهيم الدراسة ومتغيرات الدراسة . علي نحو التالي:

1- **المقصود بمفهوم التأثير:**

2- **المقصود بمفهوم السياسات:**

3- المقصود بمفهوم النظام السياسي:

و تتضمن هذه الدراسة مجموعة أخرى من مصطلحات ومفاهيم مستخدمة فيما يلي:

1- المقصود بمفهوم الدولة الفاشلة:

2- المقصود بمفهوم الأمن القومي:

3- المقصود بمفهوم الإرهاب:

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم بوصفه الأكثر ملاءمة لموضوعها،

ومن الواضح، أن أفغانستان تمثل النظام الذي يتأثر بالعديد من المدخلات وهي التدخل الأمريكي ، ووجود القوات الأمريكية والدولية فيها، ووجود المنظمات الإرهابية كالقاعدة وطالبان، والتفتت المذهبي والعرقي ، والفساد وتجارة المخدرات، والعمليات الانتحارية وعدم الاستقرار السياسي، كل ذلك من مدخلات يتفاعل مع النظام في شكل مخرجات فيأتي مؤثرًا على نظام الحكم والمجتمع الأفغاني معاً تشمل كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي الأمن والاستقرار.....إلخ،

الدراسات السابقة:

ويمكن تصنيف الدراسات المتوافرة إلى مجموعتين، الأولى: اهتمت بدارسة عن التغيرات والتطورات التي ألمت بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والمجموعة الثانية: اهتمت بأثر الاحتلال الأمريكي على المجتمع الأفغاني وتداعياتها الإقليمية بعد واقعة الاحتلال،

خلاصة الدراسات السابقة:

إنه رغم اجتهاد بعض الدراسات في توصيف قرار التدخل الأمريكي في أفغانستان، وتحليل طبيعة عمل القوات الأمريكية والدولية فيها، مع بيان المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي في مجال إعادة الإعمار والتنمية ودعم العملية الديمقراطية لأفغانستان منذ 2001-2009، فإن معظمها قد أغفل من تأثير وتداعيات الاستراتيجية الخروج والحوار غير المسؤول على النظام السياسي الأفغاني، قد يكون خطيرًا للغاية من تداعيات انسحاب الاتحاد السوفيتي فى عام 1989م التي فرضته على المجتمع الأفغاني حتى عام 2000م. وهو ما تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه وتناوله من خلال الفصول والمباحث التالية.

الفصل التمهيدي

الخلفية التاريخية للأزمة الأفغانية

المبحث الأول: الخريطة السياسية والاجتماعية لأفغانستان.

المبحث الثانى: أفغانستان من قيام النظام الملكي حتى سقوط نظام طالبان.

المبحث الثالث: دور الولايات المتحدة الأمريكية في ظهور وسقوط حركة طالبان.

الفصل الأول

محددات السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان

المبحث الأول: أحداث 11سبتمبر والحرب الأمريكية على الإرهاب.

المبحث الثاني: تحولات الاستراتيجية الأمريكية والحوار مع طالبان.

المبحث الثالث: المصالح الأمريكية وتطور الأوضاع الأمنية في أفغانستان.

الفصل الثاني

أثر التدخل الأمريكي على هيكل النظام السياسي الأفغاني

المبحث الأول: أفغانستان بين النظام الرئاسي أم البرلماني.

المبحث الثانى: هيكل النظام السياسي الأفغاني في ظل الدستور الجديد.

المبحث الثالث: القوى السياسية الفاعلة والمشاركة السياسية.

الفصل الثالث

أثر السياسة الأمريكية على أداء النظام السياسي الأفغاني

المبحث الأول: إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

المبحث الثاني: تعزيز الديمقراطية وتمكين المرأة، وحقوق الإنسان.

المبحث الثالث: مُكافحة الفساد والمخدرات، ضمان الأمن والاستقرار.

المبحث الرابع: تطور علاقات أفغانستان الإقليمية والدولية.

خاتمة ونتائج الدراسة.

إقتراحات الدراسة.

خرجت هذه الدراسة بالعديد من النتائج المهمة التي يمكن إيجازها فيما يلى:

1. إن قرار التدخل العسكرى الأمريكي في أفغانستان جاء نتيجة الأزمة الاستراتيجية التي تعرضت لها الولايات المتحدة بعد هجمات سبتمبر 2001–، وكان الهدف المعلن من الحرب في أفغانستان هو القضاء على تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية مثل حركة طالبان بوصفها مصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي من ناحية؛ وبناء دولة ديمقراطية تكون مسؤولة وصديقة للغرب من ناحية أخرى، ولكن نتائج الدراسة تؤكد أن الولايات المتحدة استغلت فرصة لتدخل في أفغانستان لعدة أسباب أخرى أيضاً هي: تقليص النفوذ الروسي والاحتواء الإيراني في منطقة أسيا الوسطى من خلال التقرب لجمهوريات أسيا الوسطى بسياسة المعونات والاتفاقيات المغرية، علاوة على نشر القواعد العسكرية في جمهوريات أسيا الوسطى، خاصة في أفغانستان قبل تسليم المسؤولية للقوات الأمنية الأفغانية بالكامل ومغادرة البلاد بحلول نهاية عام 2014م.

2. وصلت الدراسة من حيث الاعتماد على القوة العسكرية بوصفه أداة رئيسة في تنفيذ السياسات الأمريكية ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، إلى تقليل فرص نجاح الولايات المتحدة في مُكافحة الإرهاب في أفغانستان، فعلى الرغم من مرور عشر سنوات على الحرب الأمريكية في أفغانستان، تشهد حالة من الانفلات الأمني الخطير، ولم تملك الولايات المتحدة الأمريكية سيناريو يوضح كيفية مواجهة الإرهاب ومُكافحة المخدرات والفساد في أفغانستان بعد سقوط طالبان وحتى مقتل اسامة بن لادن، فقد كان لديها عدم خبرة كافية وعدم وجود اتساق في سياسات واشنطن وحلفائها في حلف شمال الأطلسي منذ البداية، علاوة على نسخة الانقسامات الحادة بين القادة المدنيين والعسكريين الأمريكيين، وقد سمح الاعتماد على المدخلات بدلاً من النتائج ، أما عملية صنع القرار كانت عشوائية مستندة إلى الفرضية القائلة أنه إذا تم إحياء فكرة سيئة مرات عدة؛ فقد تنجح في نهاية المطاف. ومن مظاهر الفشل الأمنى الأمريكي في أفغانستان هو حوار وحرب مع طالبان في الوقت نفسه وتسليم بالواقع ، وفضلاً عن عودة حركة طالبان إلى مسرح الأفغاني بقوة، وقيامها بالعمليات الإرهابية ضد القوات الأجنبية والقوات الأفغانية.

3. على المستوى الأفغاني: فإن نجاح الحكومة الأفغانية الجديدة في أفغانستان يتوقف– إلى حد كبير– على مصداقية القوات الأفغانية، عبر رفع كفاءتها وزيادة عددها إلى 260 ألفًا

قبل شروع انسحاب القوات الدولية منتصف عام 2011م، وتسليم المسؤولية للقوات الأمن الأفغانية بالكامل بحلول نهاية عام 2014م ، وهي مهمة لا تكاد تتحملها حكومة كرزاي لعدم إحكام سيطرتها على معظم المحافظات الجنوبية؛ الذي يمثل عقبة رئيسة أمام نجاح استراتيجية خروج ، كلما تفاقم العنف ، كلما أثبتت قوات الأمن الأفغانية عدم قدرتها على مجابهة طالبان خاصتاً بعد حملات طالبان علي مدينة قندهار رداً على مقتل بن لادن، هذا ولاتزال الحكومة الأفغانية تفتقر إلى استراتيجية أمنية وطنية متماسكة ، ولاتزال أجهزة الجيش والشرطة الأفغانية متشظية ومسيسة على نحو كبير وخطير. إن أفغانستان تدخل الآن في مرحلة حرجة من تاريخها، ومن ثم فإن مواجهة الإرهاب ، والمخدرات ، والفساد بكفاءة وفعالية– هي معركة حاسمة يتوقف عليها مستقبل الدولة الأفغانية.

4. على المستوى الإقليمي: يجب إبعاد أفغانستان من الصراع الهندي – الباكستاني، والإيرانى – الأمريكي، السعودى– الإيرانى، في إطار مساعدة أفغانستان للتغلب على مشاكلها الداخلية عبر التنمية، وإضافة على ذلك، على الحكومة الأفغانية والباكستانية اتخاذ قرارات جادة وحقيقية للوصول إلى الحلول الجذرية لأسباب التوتر المتمثلة في الأزمة الحدودية بين البلدين ومُكافحة الارهاب، من جهة أخرى ، على الرغم من الخسائر الفادحة التي لحقت بحركة طالبان في ميدان القتال، تجد الجماعات المتمردة مجندين جددًا في المنطقة الحدودية مع باكستان، وتستخدم المنطقة لتجميع صفوفها وإعادة تنظيمها وتسليحها بدعم ومشاركة تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية الباكستانية وبتعاون من الجيش والمخابرات الباكستاني. وصلت الحقيقة الي أن باكستان قدمت لزعيم تنظيم القاعدة ملاذا آمنا في بلدة إبت آباد قرب العاصمة إسلام آباد، لا بل إنها احتضنت فصائل مسلحة أفغانية وقدمت أمولا لقادة تلك الفصائل من أجل تنفيذ هجمات ضد القوات الأجنبية و زعزعة الاستقرارفي أفغانستان، ومع ذلك هي تنكر قيامها بذلك الدور، وبالتالي واضح بوضوح الشمس على كل العالم أن سجل باكستان في التعامل مع أفغانستان ومُكافحة الارهاب كان مشوبا بالخداع والازدواجية. فلهذا؛ أي التدخل في شئون أفغانستان، أو محاولة السيطرة عليها، لن يفيد أحدًا ، وإن التعاون مع أفغانستان، واحترام سيادتها، وعدم التدخل في شئونها الداخلية، والعمل لبنائها ، وكسب صداقتها– سيفيد الجميع، سياسيًا ، وأمنيًا، واقتصاديا.

5. على المستوى الدولي: يجب على الولايات المتحدة الأمريكية والناتو أن تقصر مدة بقائها في المنطقة، وتبحث عن حلول إقليمية توافقية للقضاء على "الإرهاب" غير الحل العسكري الانفرادي الذي ثبت فشله حتى الآن، وتسبب في توسيع نطاق العنف داخل أفغانستان وباكستان، كما أن عدم وضوح أهداف الوجود الأمريكي – الغربي بهذا الشكل في أفغانستان ونيتهما بناء القواعد العسكرية يجعل القوى الإقليمية قلقة حول مستقبل المنطقة؛ مما يزيد من

حدة التوتر، خصوصًا من قبل إيران ودول منظمة شنغهاي، وعلى رأسها الصين وروسيا ، فضلاً عن ما يعطي مبررًا حقيقيًا لدى إيران، وباكستان تلعب دورًا مزدوجًا أو سلبيًا تجاه أفغانستان منذ 2001م حتى الآن.

6. وربما لا يكون من قبيل المبالغة على وصول الدراسة إلى النتيجة المهمة بأن يصعب الحديث عن حدوث حوار حقيقي مع حركة طالبان من ناحية ، وعودة طالبان إلى السلطة في ظل الظروف الدولية والإقليمية الراهنة من ناحية أخرى. وطرحت خططًا لإعادة إدماج طالبان فى المجتمع، وإنشاء ميليشيات شرطة محلية مرارًا و تكرارًا دون أن تترك أي نتائج إيجابية، وعلى نحو مماثل لم تسفر مساعي المصالحة عن أكثر من مجرد محادثات حول المحادثات. فإن إنجاز مثل هذا الحوار ربما يعيد تصدير الصراع بين طالبان والقوات الدولية إلى الداخل، خاصة بعد الانسحاب الدولي غير مسؤول، وبالتالي سيزيد احتمالات إنتاج حرب أهلية بين طالبان وتحالف الشمال باللون العرقي أكثر دمويًا ، والمدمرة التي اندلعت في تسعينيات القرن المنصرم ، ما لم يرتبط هذا الحوار ببناء توافق سياسية على المستويين الداخلي والإقليمي معًا؛ فبدون بناء توافق داخلي حقيقى حول هذا الحوار، فقد يتم إدراكه بشكل خاطئ من جانب باقي القوى العرقية والطائفية (الطاجيك، الأوزبك، الهزارة) . من هذا المنطلق حدوث هذا الحوار بهذا الشكل– كما نحن نراها هذه الأيام ومع مرور الوقت– ستشهد انهيار حكومة كرزاي من دون الدعم الخارجي ، وسيطرة طالبان على أجزاء كبيرة من جنوب البلاد ، سيقدم انتصار طالبان حتى ولو كان جزئيًا العون للجماعات الجهادية الباكستانية ويؤمن مأوى لها، و من شأن هذا زيادة أعمال العنف في باكستان والشرق الأوسط ، وزيادة الهجمات على الهند وأسيا الوسطى ، من هذا المنطلق ستقوم جيران أفغانستان بتكثيف الدعم لعملائها من خلال حقن الحرب بالموارد العسكرية والمالية ، قد يؤدي إلى حدوث انتكاسات أفغانية من نوع جديد على مدى بعيد، هو ليس إلا تقسيم البلاد إلى الجنوب والشمال على غرار ما جرى في السودان.

7. إن أفغانستان شهدت تغيرات حقيقية (في مجالات سياسية واقتصادية) بعد الحملة العسكرية الأمريكية، حيث تم إسقاط إمارة طالبان ، وتغيير الواقع السياسي الأفغاني، فضلاً عن الإصلاح الاقتصادي وتطوير البنية التحتية للبلاد (المياة ، والكهرباء ، الطرق) التي دمرتها الحروب الأهلية بشكل كامل. وعلاوة على كل ذلك؛ نجحت الولايات المتحدة في مجالات عديدة، يمكن أن نشير إلى عدد منها هي: تطوير التعليم وتمكين المرأة، تعزيز حقوق المرأة والطفل وتقوية حرية التعبير، والصحافة، والإصلاح الزراعي ومساعدة الفلاحين، وأيضاً دعم الاقتصاد المحلي...إلخ ؛ ولذا يمكن القول إن تقدمًا كبيرًا قد حدث في أفغانستان، ولكنه هش

وضعيف ويمكن فقدانه بسهولة إذا لم تتم المحافظة عليه، وأن التحدي الرئيس في أفغانستان الآن هو تحويل ما تحقق إلى مكاسب ثابتة، غير قابلة للتغيير، حيث تقف أفغانستان حاليًا عند مفترق طرق، يؤدي أحدها إلى السلم والرفاهية ، بينما يؤدي طريق آخر إلى الحرب وفقدان المكاسب التي تحققت كافة؛ نظرًا للتحديات الأمنية الخطيرة للغاية .

فى النهاية يجب التأكيد على أنه لا يوجد سبب واحد قادر على جعل أفغانستان "الدولة الفاشلة" أمراً مبرراً أو مقبولاً. ولايجب فهم هذه الدراسة على أنها تحاول بأي حال من الأحوال تبرير السياسات الأمريكية فى أفغانستان. وإنما تحاول الدراسة أن تُقدم تفسيراً للسياسات الأمريكية وتأثيرها على نظام الحكم فى أفغانستان.

إقتراحات الدراسة:

أصبحت القضية الأفغانية ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بقضايا الأمن والاستقرار في المنطقة بأثرها، وربما تمتد إلى قضايا الأمن والسلم الدوليين.

في هذا الإطار، يطرح الباحث في النهاية الدراسة بقائمة الموضوعات البحثية لاستكمال ما توصلت إليه هذه الدراسة، ومنها ضرورة إعداد الدراسات في هيكل النظام الإقليمي المعاصر، وبحث عن مستقبل المنطقة في ظل الإرهاب الدولي والجماعات المتطرفة والثورات الشعبية، يجب أن تولى المؤسسات صنع القرار، والمؤسسات البحثية في العالم الإسلامي والعربي اهتمامًا لمنطقتي أسيا الوسطى والشرق الأوسط. فهل باستطاعتنا إنشاء نهج وظيفي بحيث يكون أوسع من الكيانات الإقليمية وأقل من الأسس التي يقوم عليها النظام العالمي، ويكون فيه الدور الأكبر للدول الأكثر تأثرًا باضطرابات الوضع الدولي الحالي، لمواجهة مخاطر ظواهر الإرهاب ، والمخدرات ، والفقر ، والتطرف. إضافة على ذلك يجب علينا مراجعة صياغة استراتيجية الأمن القومي الإسلامي والعربي، في إطار الأمن القومي الإسلامي المتوحد في هذين المنطقتين الساسيتين المتواجدتين بقوة على مر التاريخ في العلاقات الدولية، ومن هذا المنطلق فما يحدث في أفغانستان يؤثر على أمن الدول الإسلامية والدول العربية معًا، "بمعنى أفغانستان مكون رئيس أو أساسي للأمن القومي العربي والإسلامي".

وأختتم بالقول إن مقتل بن لادن والانسحاب الأمريكي، والثورات العربيه يعد نجاحا كبيرا وشأنا هاما ليس فقط للأفغانستان بل للمنطقة بأكملها، ولكن الأهم هو صياغة علاقات أميركية باكستانية وعربية باكستانية صادقة يكون من شأنها محاربة "الإرهاب"، في ظل الأمن القومي العربي والاسلامي المتوحد وبالتالي العمل على جلب الاستقرار لأفغانستان والمنطقة برمتها.

ويطرح الباحث في الآخر إن السؤال يتلخص في جملة محددة هي: كيف سيغير اغتيال بن لادن والانسحاب الأمريكي والثورات العربيبة، الصراع على من سيحكم أفغانستان؟

وإن كنت قد أخطأت فقد فتحت الطريق لغيري ليجتهد من أجل إصلاح أحوال أفغانستان؛ (وفي ذلك فليتنافس المتنفسون) المطففين26.

شكر وتقدير

يجب علية أتوجه بخالص الشكر والتقدير إليهم واخص بالذكر:

1- الأستاذة الدكتورة **نورهان الشيخ** أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الأمريكية بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية والمشرف علي الرسالة على جهدها ودعمها المتواصل لي بداية من إختيار وتحديد موضوع الدراسة مروراً بكافة الخطوات والإجراءات الشكلية والموضوعية حتى ظهرت الرسالة فى شكلها النهائي، فلها منى كل الشكر وتقدير .

2- كما يشرفني أن أتوجه بالخالص الشكر والتقدير إلي الأستاذ الدكتور **كمال المنوفي** أستاذ العلوم السياسية ومدير برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية فهو الأب الروحي لي طوال فترة دراستي بالكلية، فله مني كل التقدير والاحترام داعية الله أن يمتعه بالصحة والعافية .

3- وتكتمل تلك الكوكبة بمشاركة متميزة للأستاذ الدكتور **محمد مجاهد الزيات** نائب رئيس المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط والذى أتوجه إليه بخالص شكرى وتقديري علي موافقته وتشريفه لي بالحكم على الدراسة فله مني كل الشكر .

4- ووافر شكر والتقدير لسفير جمهوري اسلامي أفغانستان على حضوره وما قدمه لى من مساعدة خلال مراحل إعداد دراسة.

5- كما أود أن أشكر أصدقائي وصديقاتي في شغل ودراسه علي دعمهم وعونهن لي، هذا فضلاً عن بالغ شكري وتقديري لضيوف الكرام علي حضورهم ومشاركتهم فى المناقشة. وسلام عليكم ورحمة الله وبركاتة.